



يجيء الأول من أيار، عيد العمل، والأمة مثخنة بجراحها النازفة ومثقلة بأزماتها المزمنة ومنها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤدي إلى الإضراب والتظاهر.

إنه الزمن الرديء، زمن التجزئة القومية منذ فرض الاستعمار المتهود اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916 حيث نشأت الكيانات السياسية في سورية والتي حملت بذور الفتن الطائفية - المذهبية والسياسية-الاقتصادية. التجزئة القومية وتفكك الكيانات إلى طوائف وطبقات وإثنيات أفسحا المجال لتدخل الإرادات الخارجية في شؤون أمتنا الداخلية ونحن اليوم نحصد النتائج من قتل ودمار يومي، خاصة في العراق والشام. مقدمة لا بدّ منها لعلاقتها بالشأن الاقتصادي.

ولمناسبة الأول من أيار نذكر مقولات أساسية للنظرة القومية الاجتماعية في الشأن الاقتصادي التي ترى أن أساس الاقتصاد توكيد سيادة الأمة على نفسها ووطنها ومواردها، "القومية والموارد الوطنية هي أساس اجتماعيتنا". الشأن الاقتصادي مرتبط به الشأن القومي. "قضيتنا الاقتصادية قضية قومية قبل كل شيء". من هنا لا يرى سعادته إمكاناً لاقتصاد قوي إلا في إطار الاقتصاد القومي أي الاقتصاد الذي يشمل الأمة كلّها، ودورته الكاملة سورية الطبيعية. يقول سعادته: "إنّ الدرس الاقتصادي الصحيح لا يكون مفيداً إلا من الوجهة القومية على أساس نظام قومي صحيح".

ومن المقولات الأخرى للنظام القومي الاجتماعي الاقتصادي:

- 1- الإنتاج، كمّاً ونوعاً ونموّاً، مفتاح العملية الاقتصادية كلّها.
- 2- الإنتاج المشترك حقّ عام لا حقّ خاص والاشتراك الفعلي في الإنتاج شرط الاشتراك في الحقّ العام.
- 3- كلّ عضو في الدولة يجب أن يكون منتجاً بطريقة من الطرق.
- 4- التوزيع العادل للثروة: إقامة العدل الاجتماعي- الحقوقي والعدل الاقتصادي- الحقوقي.
- 5- صيانة مصلحة الأمة والدولة أساسها صيانة حقوق المنتجين وجعلهم يتمتعون بالإنتاج - بالحياة الجيدة واحترام عملهم كقيمة عليا.

وإلى اليوم الذي يتحقّق فيه هذا النظام، من الممكن القيام بإصلاحات اقتصادية مرحلية في الدول السورية لجهة مكافحة الغلاء والفساد وتحسين حياة العمّال والمزارعين والاهتمام بالمواسم والأسواق والتصدير، وهذه الإصلاحات وغيرها وردت في مواقف حزبية، خاصة في بيان الحزب ومنهاجه النيابي في بيروت عام 1947.

أخيراً نقول مع سعادته: "القومية الاجتماعية هي توزيع غنى، لا توزيع فقر"، فتعالوا إلى رحابها.

المركز في 30 نيسان 2014 عمدة الإذاعة